شرح

القرافي

التعريف بالقرافي

لم أجد للشارح ترجمة الآن، ولكن شرحه هذا يدل علىٰ عنايته بعلم الحديث، وأصوله، وعلم العربية.

وهو من علماء القرن العاشر، لأنه انتهىٰ من تصنيف هذا الشرح في سنة (٩٦٢)، فقد جاء في نهاية النسخة (أ) ما نصُّه: «وقد تمَّ تصنيفها في يوم الأربعاء ثاني عشر شهر رجب سنة اثنتين وستين وتسعمائة، والحمد لله وحده، وصلىٰ الله علىٰ من لا نبي بعده، وآله وصحبه وسلَّم».

وقد ذكر شرحَه هذا حاجي خليفة[1]، فإنه لمَّا ذكر قصيدة الإشبيلي هذه قال: «وشرَحَها يحيىٰ بن عبد الرحمن القرافي، أوله: الحمد لله الذي قبل بصحيح النية...».

❀❀❀

(١) في «كشف الظنون» (٢/ ١٨٦٥)، وما أشبه الشارح بالبيقوني، فإنه لم توجد له ترجمة سوىٰ ذكر عند بعض المتأخرين!

وصف النسخ المخطوطة

اعتمدت علىٰ ثلاث نسخ مكتملة جيدة الخط، ومصحَّحة:

أولها -وجعلتها الأصل-: من مكتبة جامعة الملك سعود، ورمزت لها بـ: (أ).

الثانية: من المكتبة الأزهرية، ورمزت لها بـ: (ب)، وهي معتنىٰ بها وناسخها يبدو أنه من المعتنين بالعلم فكثيرًا ما يكون ما تضمنته هو الصواب عند الاختلاف.

والثالثة: من الأزهرية أيضًا، وفيها نقص في بعض العبارات.

ولم أهتم بإثبات كل الفروق إذا كان إثباته عديم الجدوىٰ والفائدة، وإنما هو تكثير للأوراق!

* ولم يسم المؤلف شرحه هذا باسم معين، وإنما ظهر علىٰ غلاف كل النسخ: شرح منظومة ابن فرح، ونحو هذا كما هو ظاهر في صور المخطوطات.

وجاء علىٰ طرة النسخة (أ): هذا شرح قصيدة غرامي (صحيح) للإمام العالم العلامة الشيخ يحيىٰ بن عبد الرحمن الأصفهاني القرشي الزبيري الأسدي الشهير بالقرافي الشافعي نفعنا الله به، آمين.

صور من المخطوطات

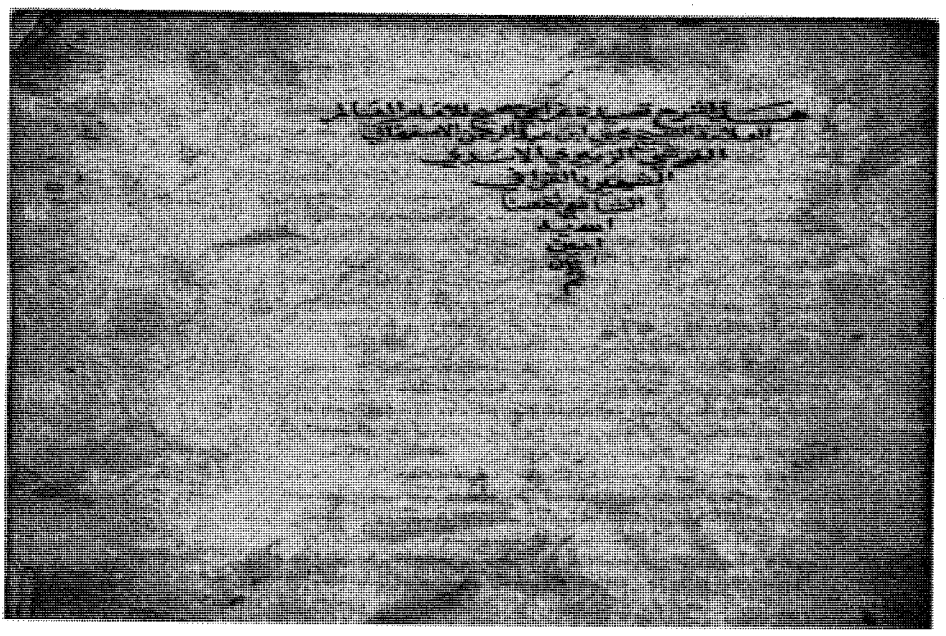

غلاف نسخة (أ)

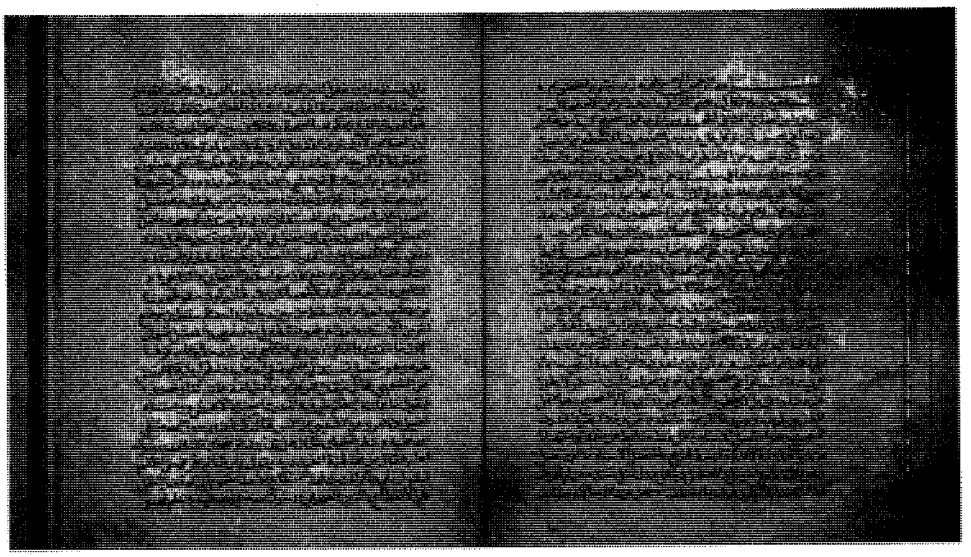

الأولىٰ من نسخة (أ)

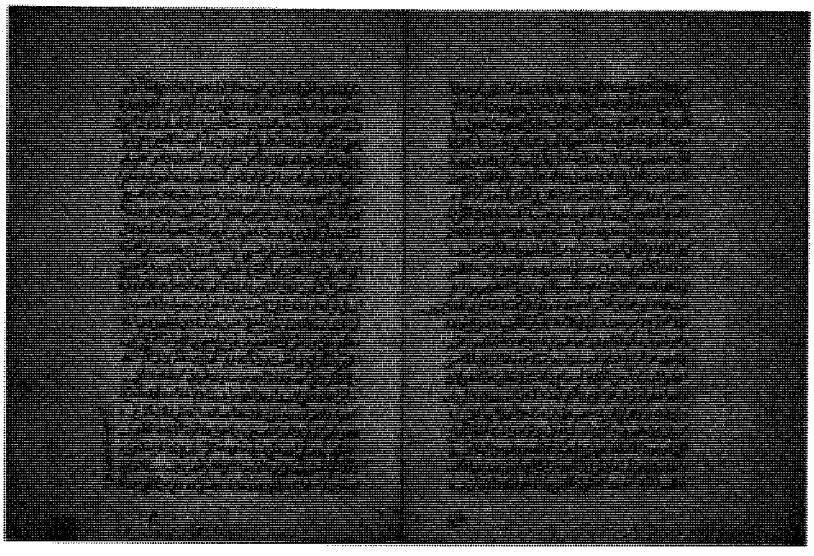

الأخيرة من نسخة(أ)

غلاف نسخة (ب)

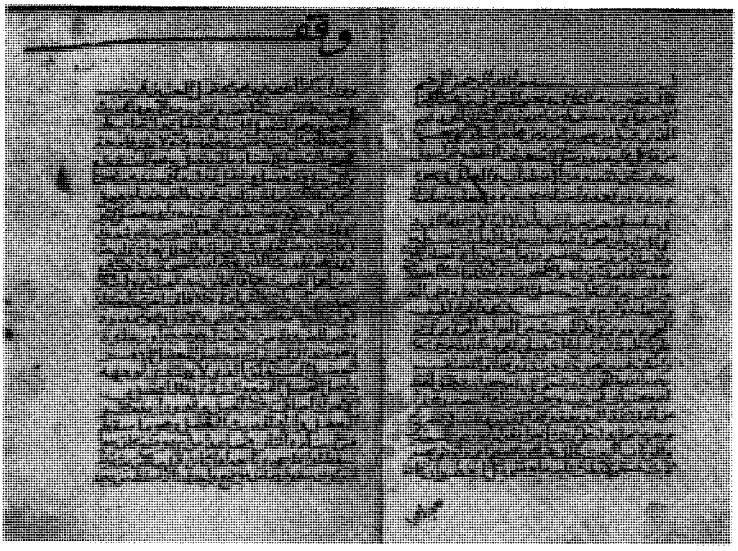

الأولىٰ من نسخة (ب)

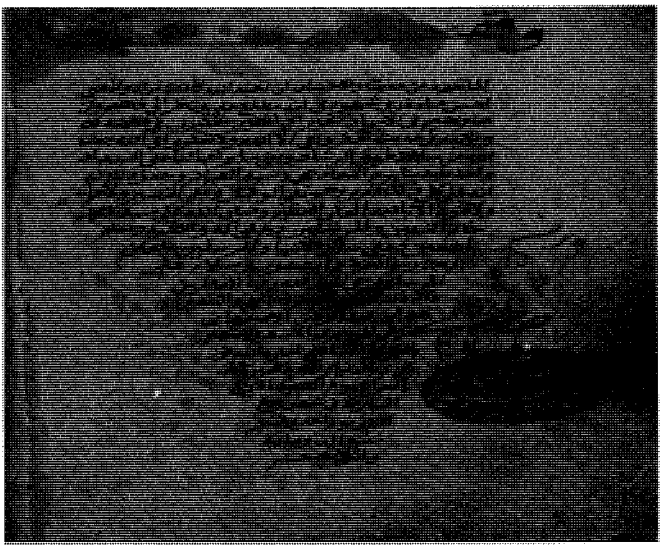

الأخيرة من نسخة (ب)

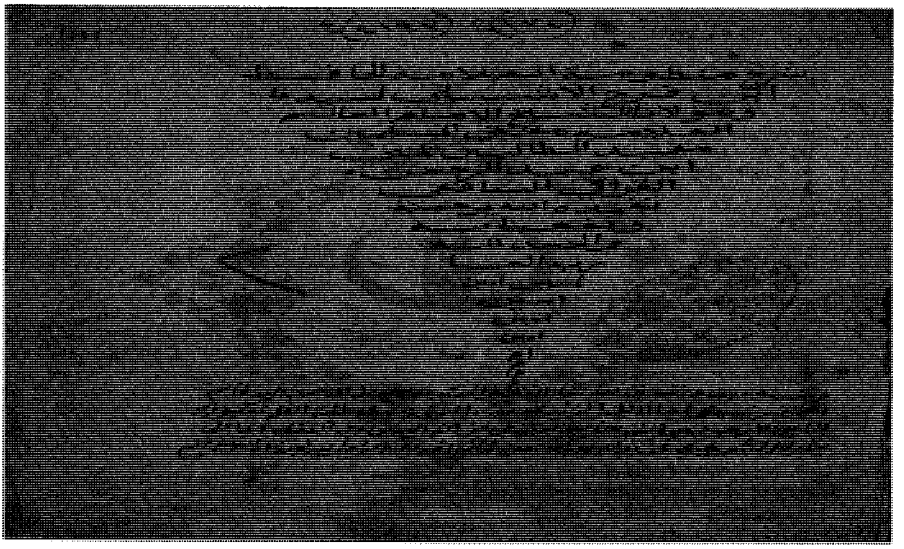

غلاف النسخة (ج)

الأولىٰ من نسخة (ج)

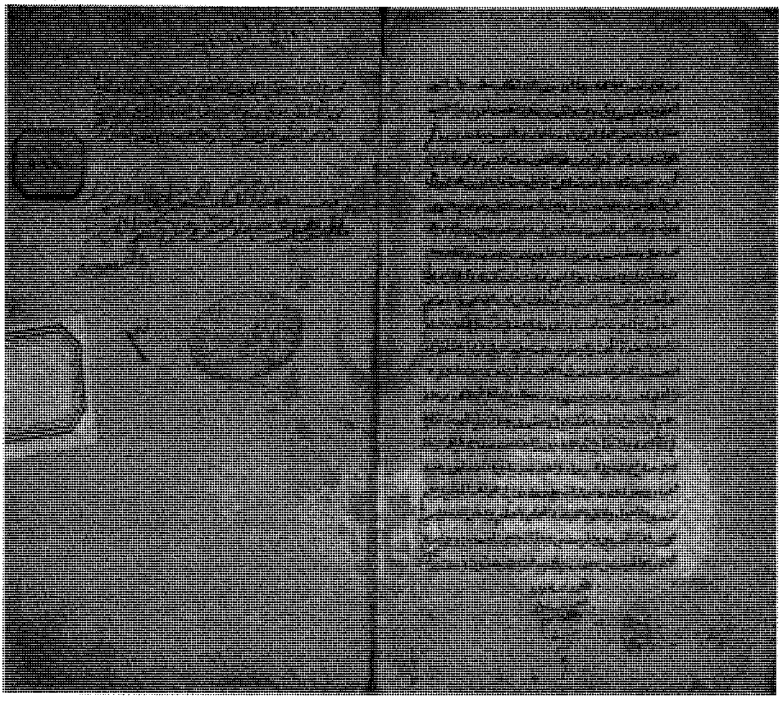

الأخيرة من نسخة (ج)

بسم الله الرحمن الرحيم

«رب يسِّر يا كريم»[١].

قال فقير ربه الكافي، يحيىٰ القرافي بن عبد الرحمن الأصفهاني، مستمدًّا من الله ذي المثاني:

الحمدُ لله الذي قبِلَ -بصحيح النية- من هاجر إليه، وكفىٰ بحسنها من توكَّل عليه، ووصل الضعيف المنقطع بمراسيل برِّه، وسكَّن نفسه عن الاضطراب والعلل في بحره وبرِّه، ورَفَعه وأسنَده بحبِّه، وجعلَه مُدرجًا في سِلسلة حزبه.

وأشهد أن لا إله إلا الله «وحده لا شريك له»[٢] المنفرد في الأزل، وأنَّ محمدًا عبده ورسوله الأوَّل، أرسلَهُ والإسلام غريب، فأصبح عزيزًا مشهورًا، فصار الكون بعد الظلمة نورًا، واتَّضحت به المعضلات، وزالت به المنكرات، صلىٰ الله عليه وسلَّم، وعلىٰ آله وصحبِهِ وكرَّم[٣].

---

(١) من (أ).

(٢) من (أ).

(٣) هذا من التأنق وحُسن البلاغة في الابتداء، ويسمىٰ عند البلاغيين: «براعة الاستهلال»، وقد أشار في مقدمته هذه إلىٰ ثمانية عشر نوعًا من أنواع علوم الحديث.

وبعد:

فهذا شرحٌ لطيف الحجم، حوىٰ في علمِ الحديث من الفوائد الجم، عملتُه علىٰ منظومة الحافظ شهاب الدين بن فرح -بالحاء المهملة- الإشبيلي، تغمَّده الله برحمته وأسكنه بحبوحة جنته.

وقد أتىٰ المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالتورية، وتسمَّىٰ الإيهام[1]، وهو: أن يطلق لفظًا له معنيان قريب وبعيد، ويراد البعيد، وهذا من البلاغة البديعية[2]، وقد أكثر من ذلك في قصيدته، وقد صرَّح بما يدل علىٰ ذلك آخرًا بقوله:

«أُوَرِّي بِسُعدَىٰ وَالرَّبَابِ وَزَينَبٍ ...» البيت.

❀❀❀

(١) والتخييل أيضًا، وإنما تسمىٰ إيهامًا وتخييلًا؛ لأن السامع يتوهم أنه يريد المعنىٰ القريب، والمتكلم يريد المعنىٰ البعيد بقرينة يشير بها لا يظهرها، بل يسترها عن غير المتيقظ الفطن.

(٢) انظر: «القول البديع في علم البديع» (١٨١)، و«جواهر البلاغة» (٣٨٧).

قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ[١]:

١- غَرَامِي صَحِيحٌ وَالرَّجَا فِيكَ مُعْضَلُ
وَحُزنِي وَدَمعِي مُرسَلٌ وَمُسَلسَلُ

(غرامي صحيح) أي: وُلُوعي بحبِّك ثابت مستمر، لا يطرأ عليه سَلوٌ[٢] منِّي، بل لا يخطر وإن كان هجر.

وورَّىٰ بذكر: (الصحيح) وهو محتمل المعنيين، قريب وبعيد، فالقريب ما تقدم تقريره، والبعيد:

الحديث الصحيح: وهو المتصل الإسناد بنقل عدل ضابط عن مثله إلىٰ منتهاه من غير شذوذ ولا علَّة قادحة، فخرج بـ «المتصل الإسناد»: ما لم يتَّصل، وهو: المنقطع، والمرسل، والمعضل.

وبـ «نقل عدل»: ما في سنده من لم تُعرف عدالته، إمَّا أن يكون عُرف بالضَّعف، أو جُهل عينًا أو حالًا.

وبـ «ضابط»: ما في سنده راوٍ مغفَّل كثير الخطأ، وإن عُرِف بالصِّدق والعدالة.

---

(١) الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ لا يذكر البيت كاملًا، وإنما يورد كلمةً منه، أو كلمتين، ثم يشرح ما أورده بما يناسب، وهكذا، ورأيتُ أن أذكر البيت كاملًا حينما يبدأ في شرحه، فهو أقوىٰ لتوثيق المعلومة في الذهن.

(٢) **السَّلو**: النسيان، يقال: سلاه وسلا عنه: نسيه. «الصحاح» (٥/ ١٨٩٨)، و«القاموس» (١٦٧١).

وبـ «مِن غيرِ شذوذٍ وعلة قادحة»: الحديث الشاذ، والمعلَّل بعلة قادحة.

فهذا هو الحديث الذي يُحكَم له بالصِّحة بلا خلاف بين أهل الحديث، قاله ابن الصلاح.

ولا يُشترط العدد في الرواية كالشهادة، خلافًا لمتأخري المعتزلة.

(**والرَّجَا**): الرجاء ضد الخوف، وهو توقُّع ممكِن، يقتضي حصول ما فيه يسر، والرجاء التوقع للشيء والأمل فيه، وهو ممدود، وقُصِر للضرورة، من: رجوته، أرجوه، رَجوًا، أو رجاوةً، وهو ضد اليأس.

(**فيك معضل**): العضل: الأمر العضيل: أي المستغلق الذي لا يُهتدىٰ لوجهه، وأصل العضل: المنع والشدة، يقال: أعضل بي الأمرُ: إذا ضاقت فيه الحيَل.

وقد ورَّىٰ بذكر المعضل، وأراد:

الحديث المعضل: وهو ما سقط من إسناده اثنان فصاعدًا من أي موضعٍ كان، سواء سقط الصحابي والتابعي، أو التابعي وتابعه، أو اثنان قبلهما، لكن بشرط أن يكون سقوطهما من موضع واحد.

أمَّا إذا سقط بين رجلين واحد، ثمَّ سقط من موضع آخر من الإسناد واحدٌ آخر: فهو منقطع، في موضعين.

والمعضل قسمان:

الأول: ما تقدم.

والثاني[1]: أن يروي التابعي عن مثلِهِ حديثًا موقوفًا عليه، وهو متصلٌ مسندٌ

---

(١) ذكره الحاكم أبو عبد الله نوعًا من المعضل في «معرفة علوم الحديث» (١٩٧)، وتبعه =

إلىٰ النبي ﷺ، كرواية الأعمش عن الشعبي[١] قال: «يقال للرجل يوم القيامة: عملت كذا وكذا، فيقول: ما عملتُه! فيُختم علىٰ فيه...»، الحديث.

أعضلَه الأعمش، ووَصَله[٢] فضيل بن عمرو عن الشعبي عن أنس قال: «كنا عند رسول الله ﷺ فضحك، فقال: **هل تدرون ممَّ أضحك؟** قلنا: الله ورسوله أعلم، فقال: **من مخاطبة العبد ربه، يقول: يا رب ألم تُجِرني من الظلم؟ فيقول: بلىٰ...**»، وذكر الحديث.

فهذا انقطاع بواحد مضمومٌ إلىٰ الوقف، يشتمل علىٰ الانقطاع باثنين: الصحابي ورسول الله ﷺ، فهو [١أ] باسم الإعضال أولىٰ[٣].

قوله: (**وحزني ودمعي مرسل**): أي تتابع دائمًا، يتجدد بتجدد أمثاله، من قولك: جاءوا أرسالًا، إذا أتوا فوجًا فوجًا.

وقوله: (**ومسلسل**): **المسلسل**: المتصل بعضه ببعض، كالسلسلة، وفيه لفٌّ ونشرٌ مرتَّب، لأ ن المرسل يرجع إلىٰ: الحزن، والمسلسل إلىٰ: الدَّمع.

=

عليه ابن الصلاح في «علوم الحديث» (١٣٨)، وقال: «هذا جيد حسن، وهو باسم الإعضال أولىٰ».

(١) أسنده هكذا معضلًا الحاكم في «معرفة علوم الحديث» برقم (٧٤)، وقال: أعضله الأعمش، وهو عند الشعبي متصل مسند مخرج في الصحيح لمسلم بن الحجاج، ثم أسنده موصولًا.

(٢) الرواية الموصولة أخرجها مسلم في «صحيحه» برقم (٢٦٩٦).

(٣) «علوم الحديث» (١٣٨).

وفيه التورية بـ:

المرسل، وهو: ما رفعه التابعي مطلقًا إلىٰ النبي ﷺ، كسعيد بن المسيب، ويحيىٰ بن سعيد الأنصاري.

وقيل: ما رفعه التابعي الكبير إلىٰ النبي ﷺ، كـ: عبد الله بن عدي بن الخيار، والأوَّل المشهور عند المحدثين.

وبـ: المسلسل: وهو ما توارد رجال إسناده واحدًا فواحدًا علىٰ حالةٍ واحدةٍ قولًا أو فعلًا أو صفةً واحدة، فعليَّة أو قوليَّة، لا فَرق بينَ أن تكونَ الصفات للذوات كما تقدم، أو للإسناد، أو للرِّواية، سواء اتصلت بزمان أو مكان.

وأنواع التسلسل كثيرة، خيرُها ما كان فيه دِلالة علىٰ اتصال السماع وعدم التدليس.

ومن فضيلة التسلسل: اشتماله علىٰ مزيد الضبط من الرواة[(١)].

وقلَّ ما تسلَم المسلسلات من ضعفٍ في وَصف التسلسُل[(٢)]، لا في أصل المتن.

ومن المسلسل: ما هو ناقص التسلسل، في وسطه، أو أوله، أوآخره، قاله ابن الصلاح[(٣)] -رحمه الله تعالىٰ-.

---

(١) وفيه اقتداء بالنبي ﷺ، وإفادته الاتصال إذا كانت السلسلة تقتضي ذلك. «النكت الوفية» (٢/ ٤٨٨)، و«علوم الحديث» (١/ ٨٢٠).

(٢) **أصح مسلسل**: المسلسل بقراءة سورة الصَّف، وهو في «المسند» (٥/ ٤٥٢).

(٣) في «علوم الحديث» (١/ ٨٢١)، وانظر: «النكت الوفية» (٢/ ٤٨٩).

قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢- وَصَبرِيَ عَنكُم يَشهَدُ العَقلُ أَنَّهُ
ضَعِيفٌ وَمَتروكٌ وَذُلِّيَ أَجمَلُ

قوله: (وَصَبرِيَ عَنكُم): الصبر: المنعُ من الشيء والحبس عنه، فصبرُه عن محبوبه.

(يَشهَدُ العَقلُ) أي: ذوو العقل من أهل العزم (أَنَّهُ) أي: صبري (ضَعِيفٌ وَمَترُوكٌ).

(وَذُلِّيَ) أي: خضوعي لعزِّكم (أَجمَلُ) أي: من صبري عنكم، وأجمل بمعنىٰ جميل، إذ لا إجمال في صبره عن محبوبه، وقد ورَّىٰ بذكره الضعيف والمتروك، وأراد ما هو المصطلح عند المحدثين.

فالضعيف: هو الحديث الذي لم يبلغ رتبة الحسن[١]، وأقسامه كثيرة، عدَّها بعضُهم تسعة وأربعين نوعًا[٢]، فتُطلَب من المطوَّلات[٣].

والمتروك: هو الذي انفرد به راوٍ مُجمَع علىٰ ضعفِهِ، وقد يترُك الراويَ، أو الحديثَ بعضُ الأئمَّة، ويأخُذ به بعضُهم.

---

(١) هذا سالم من الاعتراض المذكور علىٰ تعريف ابن جماعة، قال العراقي في ألفيته: أما الضعيف فهو ما لم يبلغ.. مرتبة الحسن. «انظر: النكت الوفية» (١/ ٣٠٧).

(٢) هو ابن حبان حكاه عنه ابن الصلاح في «المقدمة» (١/ ٣٥٧).

(٣) انظر: «إصلاح كتاب ابن الصلاح» (١١١)، و«شرح الألفية» للعراقي (١/ ١١٢).

قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣- وَلَا حَسَنٌ إِلَّا اسْتِمَاعُ حَدِيثِكُم
مَشَافَهَةً يُملَىٰ عَلَيَّ فَأَنقُلُ

قال: (وَلَا حَسَنٌ) أي: ولا شيء حسنٌ عندي ألتذُّ به، وأُصغي إليه (إِلَّا اسْتِمَاعُ[1] حَدِيثِكُم)، هذا استثناء مِن عُمومِ سلب، سلبَ به الحُسن عَن كلِّ ما سوىٰ ما استثناه، أي: سماعًا منكم (مَشَافَهَةً يُملَىٰ عَلَيَّ) أي: منكم (فَأَنقلُ) أي: أنقلُ ما شافهتموني به وأمليتموه عليَّ عقب المشافهة والإملاء.

وقد ورَّىٰ بـ:

إرادة الحسن عند المحدِّثين، وبـ: (المشافهة) أيضًا وهي السَّماع من لفظ الشيخ وهو أرفع من القراءة عليه، وبـ: (الحديث) وهو لغة: الخبر، وقيل: كلام المشافهة، واصطلاحًا: أقواله ﷺ وأفعاله، وتقريراته، وصفاته[2].

فالحسن: عندالمحدِّثين قد اختلفوا في تعريفه.

فقال الخطابي[3] رَحِمَهُ اللَّهُ: الحسن ما عُرِفَ مخرجه، واشتهر رجالُه[4].

---

(١) في النسخ الثلاث: سماع.

(٢) انظر: «تدريب الراوي» (١/ ٢٩).

(٣) الإمام أبو سليمان حَمْد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب الخطابي البُستي -نسبة لمدينة ببلاد كابل- الشافعي، شارح البخاري وسنن أبي داود، توفي سنة (٣٨٨)، «شذرات الذهب» (٤/ ٤٧١).

(٤) في «معالم السنن» (١/ ٦).

خرج بـ: «ما عرف مخرجه»: المنقطع، وحديث المدلس قبل تَبَيُّن تدليسه.

وقال الترمذي: الحسن كلٌّ[١] حديث يُروىٰ لا يكون في إسناده من اتُّهم بالكذب، ولا يكون شاذًّا، ويُروىٰ من غير وجه نحو ذلك فهو حسن[٢].

قال ابنُ الصَّلاح[٣] **ما حاصلُه**: إنَّ الحسنَ قسمان:

الأوَّل: أن يكون راويه مشهورًا بالصِّدق والأمانة، لكن لا يبلغ درجة رجال الصحيح، ويرتفع عمَّن يُعد ما ينفرِد به من حديثه منكرًا، ويعتبر مع سلامة الحديث من أن يكون شاذًّا أو منكرًا، أو مِن أن يكون معلَّلًا.

القسم الثاني: الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليَّته، غير أنه ليس مغفَّلًا كثير الخطأ فيما يرويه، ولا هو متَّهم بالكذب في الحديث، ويكون متنُ الحديثِ مع ذلك قد عُرِف، بأن رُوي مثلُه، أو نحوُه من وجهٍ آخر، أو أكثر، حتىٰ اعتضد -أي قَوِي[٤]- بمتابعة مَن تابع رواية[٥] علىٰ مثلِه، أو بما لَهُ من شَاهِد، وهو ورود حديثٍ آخر نَحوه، فيخرج بذلك عن أن يكونَ شاذًّا أو منكرًا.

---

(١) في (أ): علىٰ! وهو خطأ.

(٢) «العلل الصغير» بشرح ابن رجب (١/ ٣٤٠، ٣٨٤).

(٣) الحافظ تقي الدين أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن موسىٰ الكردي الموصلي الشافعي، الشهير بابن الصلاح، توفي سنة (٦٤٣)، «شذرات الذهب» (٧/ ٣٨٣)، وكلامه في «علوم الحديث» (١/ ٢٩٨) له.

(٤) زيادة من (أ).

(٥) كذا في النسخ الثلاث، والصواب: راويه، كما في «علوم الحديث».

فأوَّل الحَدَّين[١] مُنزَّلٌ علىٰ أوَّل القسمين[٢] [٢أ]، والثاني علىٰ الثاني. انتهىٰ بالمعنىٰ[٣].

❀❀❀

(١) في (أ): الحديث.

(٢) في (ب): التعيين، وهو خطأ، ويعني: أن حد الخطابي يمكن تنزيله علىٰ القسم الأول، وحد الترمذي علىٰ القسم الثاني.

(٣) في (ب): بالمعين!! وهو خطأ.

قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤- وَأَمْـرِيَ مَوقـوفٌ عَلَـيكَ وَلَـيسَ لِـي
عَلَـىٰ أَحَـدٍ إِلَّا عَلَـيكَ مُعَـوَّلُ

قال: (وَأَمرِيَ) أي: وشأني وحالي في غرامي ووُلُوعِي بحبِّك، وطلبي لقُربك (مَوقوفٌ) كل ذلك (عَلَيكَ وَلَيسَ لِي) اعتماد (عَلَىٰ أَحَدٍ إِلَّا عَلَيكَ المُعَوَّلُ) أي: الاعتماد[١].

وورَّىٰ بذكر:

الموقوف: وهو ما قصر بواحد من الصحابة قولًا له، أو فعلًا، أو نحوهما، ولم يتجاوز به إلىٰ رسول الله ﷺ، سواء اتصل إسناده إليه، أو لم يتَّصل[٢].

وبعض الفقهاء سماه: أثرًا.

وإن استعمل ذلك فيما جاء عن تابعي فمَن بعده فيقيَّد به، يُقال: موقوفٌ علىٰ عطاء، أو: وقفَه فلانٌ علىٰ مجاهد[٣].

❀❀❀

(١) سبق التنبيه علىٰ ما في هذا.

(٢) قال ابن حجر في «النكت» (١/ ٥١٢): شرط الحاكم في الموقوف أن يكون إسناده غير منقطع إلىٰ الصحابي، وهو شرط لم يوافقه عليه أحد. اهـ

(٣) «علوم الحديث» (١/ ٣٦٤).

قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥- وَلَـو كَـانَ مَـرفُوعًا إِلَـيكَ لَكُـنتَ لِـي
عَلَـىٰ رُغـمِ عُذَّالِـي تَـرِقُّ وَتَعـدِلُ

قال: (وَلَو كَانَ) أي: شأني الذي وقفته عليك، وفوضتُه إليك (مَرفُوعًا إِلَيكَ) منِّي (لَكُنتَ لِي عَلَىٰ رُغمِ عُذَّالِي) أي: لُوَّامي (تَرِقُّ) أي: ترحمني (وَتَعدِلُ) أي: تميل بالإحسان إليَّ.

وقد ورَّىٰ بذكر:

المرفوع: وفي حدِّه خلاف[١]، والمشهور: أنه ما أضيف إلىٰ النبيﷺ قولًا أو فعلًا، سواء أضافه إليه صحابي أو تابعي، أو من بعدهما، سواء اتصل إسناده أم لا.

ومن جعل الحديث المرفوع في مقابلةِ المرسل؛ فقد عنىٰ بالمرفوع: المتصل[٢].

وقيل: المرفوع: ما أخبر فيه الصحابي عن قول النَّبيﷺ، أو فعله[٣].

---

(١) قال ابن حجر: الحق أن الرفع إنما ينظر فيه إلىٰ المتن دون الإسناد. اهـ «النكت» (١/ ٥١١) أي سواء اتصل أم لا، رفعه الصحابي أم غيره، فمتىٰ كان المتن مضافًا إلىٰ النبي ﷺ فهو مرفوع.

(٢) قاله ابن الصلاح. «علوم الحديث» (١/ ٣٦٣)، وتبعه العراقي في الألفية. «النكت الوفية» (١/ ٣١٦- ٣١٨).

(٣) نسبه ابن الصلاح إلىٰ الخطيب البغدادي، وتبعه العراقي، وابن كثير، وجماعة، وتعقب =

قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦- وَعَـــذلُ عذُولِـــي مُنكَـــرٌ لَا أسِـــيغُهُ

وَزُورٌ وَتَدلِـــيسٌ يُـــرَدُّ وَيُهمَـــلُ

قال: (وَعَذلُ عذُولِي) أي: لومُ لائمي (مُنكَرٌ) أي: مجحود منِّي (لَا أسِيغُهُ) أي: لا أجوِّزه (وَزُورٌ) أي: كذب، (وَتَدلِيسٌ) أي: غش وخداع (يُرَدُّ) علىٰ عاذلي (وَيُهمَلُ) كل ذلك، فلا أقبلُ منه شيئًا.

وقد ورَّىٰ بذكر: المنكر، والتدليس، وأراد ما أراده المحدِّثون.

فالمنكر: هو الحديث الذي ينفرد به الرجل ولا يعرف متنُهُ من غير روايتِهِ، لا من الوجه الذي رواهُ منه، ولا من وجه آخر، كذا قيل[1].

لكن المنكر قسمان:

الأول: الفرد الذي ليس في راويهِ من الثِّقةِ والإتقان ما يحتمل معه تفرُّده.

والثاني: الفرد المخالف لما رواه الثقات.

مثال الأول: ما رواه النسائي[2] وابن ماجه[3] من رواية أبي زكير يحيىٰ بن

=

ذلك الحافظ، وجوز أنه إنما أورد ذلك علىٰ سبيل المثال لا التقييد. انظر: «النكت الصلاحية» (١/ ٥١١)، و«النكت الوفية» (١/ ٣١٧)، و«التدريب» (١/ ٢٠٢).

(١) أطلقه البرديجي، وتعقبه ابن الصلاح، فقال: والصواب فيه التفصيل، وانظر لتعريف البرديجي: كتاب «الحديث المنكر» (١/ ٤٣).

(٢) في «الكبرىٰ» (٦/ ٢٥٠/ ٦٦٩٠).

(٣) برقم (٣٣٣٠)، والحديث ذكره ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ١٧٢/ ١٣٩٣)

=

محمد بن قيس، عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال: «كُلوا البلح بالتمر، فإنَّ ابن آدم إذا أكلَ غضب الشيطان وقال: عاش ابن آدم حتىٰ أكل الخَلِقَ بالجديد».

قال النسائي: حديث منكر.

قال ابن الصلاح: تفرَّد به أبو[١] زكير، وهو شيخ صالح غير أنه لم يبلغ مبلغ من يُحتَمل تفرُّده.

ومثال الثاني: ما رواه أصحاب السُّنن الأربعة[٢] من رواية همام بن يحيىٰ، عن ابن جريج عن الزهري عن أنس قال: «كان النبي ﷺ إذا دخل الخلاء وضع خاتمه».

قال أبو داود بعد تخريجه: هذا حديث منكر[٣].

فهمام بن يحيىٰ ثقة احتجَّ به أهلُ الصحيح، لكنه خالف الناس.

=

وأقره الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ علىٰ الحكم بوضعه في «الضعيفة» برقم (٢٣١)، والحديث قد أنكره عدد من الأئمة.

(١) في (أ): ابن، وهو خطأ.

(٢) أبو داود (١٩)، والترمذي (١٧٤٦)، والنسائي (٥٤١٣)، وابن ماجه (٣٠٣).

(٣) وتمام كلامه: وإنما يعرف عن ابن جريج عن زياد بن سعد عن الزهري عن أنس أن النبي ﷺ: «اتخذ خاتمًا من وَرِق ثمَّ ألقاه» والوهم فيه من همام. اهـ

وقال النسائي: هذا الحديث غير محفوظ، وكذا قال الداقطني، كما نقله الحافظ ابن حجر، انظر: «التلخيص» (١/ ٢٨٤/ أضواء السلف).

والتدليس: وهو أن يروي الراوي عمَّن سمع منه ما لم يسمعه منه مِن غيرِ أن يَذكرَ أنَّه سمعه منه[١].

وهو علىٰ ثلاثة أقسام:

الأول: تدليس الإسناد: وهو أن يسقط اسمَ شيخِه الذي سمع منه، ويرتقي إلىٰ شيخ شيخه، أو مَن فوقَه، ويسنِد ذلك إليه، بلفظٍ لا يقتضي الاتصال، بل بلفظٍ مُوهِمٍ له، وهذا بشرطِ معاصرةِ المروي عنه، أو لُقيِّه، وعدم سماع المدلِّس مطلقًا، أو عدم سماع ما دلَّسه، وذلك مذموم، مكروه جدًّا.

وروىٰ الشافعي عن شعبة قال: التدليس أخو الكذب[٢].

الثاني: أن يصفَ المدلِّس شيخَه الذي سمع ذلك الحديث منه بوصفٍ لا يُعرف به، من اسمٍ أو كنيةٍ أو «نسبةٍ»[٣] إلىٰ قبيلةٍ أو صَنعةٍ أو نحو ذلك، كي يُوَعِّر الطريق إلىٰ معرفة السَّامع له.

كقول أبي بكر بن مجاهد[٤] -أحد أئمة القراء-: حدَّثنا عبد الله بن أبي عبد الله، يريد به: عبد الله بن أبي داود السجستاني[٥]، وفي هذا تضييع للمرويِّ عنه،

---

(١) لم يذكر الشارح المعاصرة في الحد، هنا، لكنه سيعود فيذكره! وانظر: «النكت» (٢/ ٦١٤)، و«النزهة» (١١٤).

(٢) «علوم الحديث» (١/ ٤٥٣).

(٣) ساقطة من (أ).

(٤) الإمام المقرئ أبو بكر أحمد بن موسىٰ بن العباس بن مجاهد البغدادي، ولد سنة (٢٤٥)، وتوفي في شعبان سنة (٣٢٤)، «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٢٧٢).

(٥) الحافظ أبو بكر عبد الله بن أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، ولد بسجستان =

وللمروي، فيصيرُ بعض رواته مجهولًا[١].

وكراهة هذا تختلف باختلاف قصد المدلِّس.

الثالث: تدليس التسوية: وهو أن يروي حديثًا عن شيخٍ ثقة، وذلك الثِّقة يرويه عن ضعيفٍ[٢] عن ثقة، فيأتي المدلِّس الذي سمع الحديث من [٣أ] الثِّقة الأوَّل فيُسقط الضعيف الذي في السَّند، ويجعلُ الحديثَ عن شيخِه الثِّقة عن الثِّقة الثَّاني، بلفظٍ محتملٍ، فيستوي الإسناد كلُّه ثقات، وهذا شرُّ الأقسام.

أمَّا من كان يدلِّس عن الثقات؛ فحديثُه مقبولٌ، وتدليسُه غير مذموم، كتدليس سفيان بن عيينة.

❀❀❀

=

(٢٣٠)، وله مصنفات منها «المصاحف» توفي في ذي الحجة سنة (٣١٦)، «السير» (١٣/ ٢٢١).

(١) انظر: «النكت» (٢/ ٦٢٦).

(٢) قال ابن حجر: لا اختصاص له بالضعيف. انظر: «النكت» (٢/ ٢٦١).

قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧- أُقَضِّي زَمَانِي فِيكَ مُتَّصِلُ الأَسَىٰ
وَمُنقَطِعًا عَمَّا بِهِ أَتَوَصَّلُ

قال: (أُقَضِّي زَمَانِي فِيكَ) أي: في حبِّك، مولهًا قلبي بذلك، (مُتَّصِلُ الأَسَىٰ) أي: مصحوبًا بالحزن لا انفكاك له عنِّي، ولا براح، كما قال: «وحزني ودمعي مرسل ومسَلسلُ».

(وَمُنقَطِعًا عَمَّا بِهِ أَتَوَصَّلُ) إليك من الوسائل المؤلِّفة بين المسئول والسَّائل.

وقد ورَّىٰ بذكر: المتصل، والمنقطع، وأراد ما عليه أهل الأثر.

فالمتصل: ما اتَّصل إسناده إلىٰ النبي ﷺ، أو إلىٰ واحد من الصحابة حيثُ كان ذلك موقوفًا عليه.

أمَّا قول التابعي -إذا اتصل إسناده إلىٰ ذلك التابعي- فلا يُسمَّىٰ متَّصلًا[1].

ومطلَقُ المتَّصل يقَعُ علىٰ: المرفوع، والموقوف.

وأما المنقطع: وهو ما سقط من رواتِهِ[2] واحد غير الصحابي.

---

(١) فُهم هذا من اقتصار ابن الصلاح علىٰ المرفوع والموقوف في حد المتصل، وصرح به العراقي في الألفية فقال: ولم يروا أن يدخل المقطوع؛ أي: في حد الموصول، قال البقاعي: وإنما فروا من أن يسموا نوعًا واحدًا متصلًا مقطوعًا؛ لنفور الطبع من وصف شيء واحد بوصفين متضادين لغة. اهـ «النكت الوفية» (١/ ٣٢٤)، وانظر: «التدريب» (١/ ٢٠١).

(٢) في (أ): راويه، وهو خطأ.

وقيل: ما سقط منه قبل الوصول إلىٰ التابعي شخص واحد.

وقيل: ما لم يتَّصل إسناده.

وعن بعضِهِم: أنَّ المنقطع مثل المرسل، وقال بهذا كثيرٌ من الفقهاء، وغيرهم.

لكن أكثر ما يوصف بالإرسال من حيث الاستعمال: ما رواه التَّابعي عن النبيﷺ.

وأكثر ما يوصف بالانقطاع: ما رواهُ مَن دُون التَّابعي عن الصحابي[1].

❀❀❀

(١) كمالك عن ابن عمر، انظر: «علوم الحديث» (١/ ٤٠٩).

قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨- وَهَا أَنَا فِي أَكفَانِ هَجرِكَ مُدرَجٌ
تُكَلِّفُنِي مَا لَا أُطِيقُ فَأَحمِلُ

قال: (وَهَا أَنَا) الهاء: للتنبيه، أي: أنبِّه علىٰ أنِّي (فِي أَكفَانِ هَجرِكَ) لو هجرتني (مُدرَجٌ) وهو خبر تحسر وتحزن به، وفيه: تشبيه الهجر الحاصل -لو كان- بأكفان الميت.

وقوله: (تُكَلِّفُنِي) أي: حمل ما فيه كلفة ومشقة عليَّ (مَا لَا أُطِيقُ) من شدة الهجر، ومقاساة الإعراض (فَأَحمِلُ) ذلك امتثالًا.

وقد ورَّىٰ بذكر:

المدرج، وأراد المصطلح عليه عند المحدِّثين، وهو علىٰ أربعة أقسام:

الأول: ما أُدرج في آخر الحديث من قول بعض رواته إمَّا الصحابي، أو من بعده موصولًا بالحديث من غير فصل بين الحديث وبين الكلام بذِكر قائِلِه، فيلتَبِس علىٰ مَن لم يعلم حقيقةَ الحال، ويتوهَّم أنَّ الجميع مرفوع.

الثاني: أن يكون الحديث عند راويه بإسناد إلَّا طرفًا منه فإنَّه عنده بإسناد آخر، فيجمَعُ الراوي عنه طرفي الحديث بإسناد الطرف الأوَّل، مِن غير إسناد الطرف الثاني.

الثَّالث: أن يُدرج بعضَ الحديث في حديثٍ آخر مخالف له في السند.

الرابع: أن يروي بعض الرواة حديثًا عن جماعة وبينهم في إسناده اختلاف، فجمع الكلَّ علىٰ إسناد واحد، مما اختلفوا فيه، ويُدرِج رواية من خالفهم معهم

علىٰ الاتفاق[١].

وتعمُّد الإدراج غير جائز[٢].

❀❀❀

(١) «علوم الحديث» (١/ ٥٣٢)، وانظر: «النزهة» (١٢٤).

(٢) انظر: «شرح التقريب» (١٣٦).

قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩-وَأَجـرَيتُ دَمعِـي فَـوقَ خَـدِّي مُـدَبَّجًا
وَمَـــا هِـــيَ إِلَّا مُهجَتِـــي تَـــتَحَلَّلُ

قال: (**وَأَجرَيتُ**) بسبب هجرك وإعراضك (**دَمعِي فَوقَ خَدِّي مُدَبَّجًا**) أي: ممزوجًا بدم، والتدبيج: التزيين، فكأنه يمزج دمَه[1] بدمعه، وأجرىٰ ذلك فوق خدِّه زينة.

وقوله: (**وَمَا هِيَ**) أي: قضيَّتي أو حالي، وفسَّر ذلك بقوله: (**إِلَّا مُهجَتِي**) أي: روحي (**تَتَحَلَّلُ**) أي: تذوب شيئًا فشيئًا، من هجرك لي، وإعراضك عنِّي.

وقد ورَّىٰ بذكر:

التدبيج، وأراد معناه في فنِّ الحديث، وهو: أن يروي كلٌّ من القرينين عن الآخر.

والتدبيج: مأخوذ من ديباج الوجه، وهما الخدان، فيقتضي ذلك تسوية من الجانبين، والقرينان مستويان فيما يرويه، أي: كلٌّ منهما عن الآخر.

ومن رواية القرين عن مثله ما ليس بمدبج، وهو: أن يروي «أحد»[2] القرينين عن الآخر، ولا يروي الآخر عنه فيما يُعلم.

---

(١) في (أ): دمعه بدمعه! وهو خطأ.

(٢) ساقط من (أ).

قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٠- فَمُـتَّفِقٌ جَفنِـي وَسُـهدِي وَعَبْرَتِـي
وَمُفتَـرِقٌ صَـبرِي وَقَلبِـي المُبَلـبَلُ

قال: (فَمُتَّفِقٌ جَفنِي وَسُهدِي) أي: أرقي وسهري[1] (وَعَبرَتِي) أي: دمعِي، من: عبَرَت عينه أي دَمَعت، وسال دمعُها لما بُليت به من الهجرِ الذي نشأ عنه إجراء الدَّمع، وذوب الروح، (وَمُفتَرِقٌ صَبرِي وَقَلبِي المُبَلبَلُ) أي: الحزين، فهما ضدان لا يجتمعان لعدم صبره علىٰ مكابدة الحزن، وفيض الدمع ودوام السُّهاد، وهجر الرُّقاد.

❀❀❀

(١) «القاموس المحيط» (٢٣١).

ثم قال:

١١-وَمُؤتَلِفٌ وَجدِي وَشَجوِي وَلَوعَتِي
وَمُختَلِفٌ حَظِّي وَمَا مِنكَ آمُلُ

(وَمُؤتَلِفٌ وَجدِي وَشَجوِي) أي: حزني (وَلَوعَتِي) أي: [٤أ] حرقتي (وَمُختَلِفٌ حَظِّي) أي: بختي (وَمَا مِنكَ آمُلُ) أي: أرجوه، من نظرٍ إليَّ، وعطفٍ عليَّ، ولطفِ كلامٍ، وذهاب كِلام.

وقد ورَّىٰ بـ: المتفق والمفترق عند حفاظ الحديث، والمؤتلف والمختلف عندهم أيضًا.

فالمتفق والمفترق: ما اتَّفق لفظًا وخطًّا.

وذلك أقسام كثيرة، فمن أمثلته:

أحمد بن جعفر بن حمدان، أربعة متعاصرون في طبقة واحدة[(١)]:

فالأول: أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك، أبو بكر البغدادي القطيعي، سمع من عبد الله بن أحمد بن حنبل «المسند» و«الزهد»[(٢)].

والثاني: أحمد بن جعفر بن حمدان بن عيسىٰ السَّقطي البصري، يُكنىٰ أبا بكر أيضًا، يروي عن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم الدَّورقي -بدال مهملة مفتوحة-.

---

(١) «علوم الحديث» (٢/ ١٧٦) وهذا مثال للقسم الثاني حسب تقسيم ابن الصلاح، وانظر ما سبق في شرح ابن قطلوبغا.

(٢) في (أ): الزهري!

والثالث: أحمد بن جعفر بن حمدان الدِّينوري، حدَّث عن عبد الله بن محمد ابن سنان الرومي[١].

والرابع: أحمد بن جعفر بن حمدان أبو الحسن الطرسوسي، روىٰ عن عبد الله ابن جابر، ومحمد بن حصين بن خالد الطرسوسي.

ومن غريب الاتفاق:

محمد بن جعفر بن محمد، ثلاثة متعاصرون، ماتوا في سنةٍ واحدة، وكلٌّ منهم في عشر المئات[٢]، وهم:

- أبو بكر محمد بن جعفر بن محمد بن الهيثم الأنباري البغدادي.
- والحافظ أبو عمر محمد بن جعفر بن محمد بن مطر النيسابوري.
- وأبو بكر محمد بن جعفر بن محمد بن كنانة البغدادي.

ماتوا سنة: ستين وثلاثمائة.

ومنها: الاتفاق في الكُنية والنِّسبة معًا نحو: أبي عمران الجَوني[٣]، رَجُلان:

الأول: بصري، وهو أبو عمران عبد الملك بن حبيب الجوني التابعي

---

(١) في (أ): الروحي.

(٢) **قال الذهبي في «العبر» (٢/ ١٠٧) بعد أن ذكر تراجم الثلاثة المذكورين:** ومن غرائب الاتفاق موت هؤلاء الثلاثة في سنة واحدة وهم في عشر المائة، وأسماؤهم وآباؤهم وأجدادهم شيء واحد. اهـ

وترجم لهؤلاء الثلاثة ابن العماد الحنبلي في «شذرات الذهب» (٤/ ٣١٢) ثم ذكر كلام الذهبي السابق.

(٣) في (أ): الجويني، وهو خطأ.

المشهور، وسُمِّي: عبد الرحمن، ولم يُتابع من سمَّاه علىٰ ذلك.

والثاني: أبو عمران موسىٰ بن سهل بن عبد الحميد الجوني، روىٰ عن الرَّبيع بن سليمان وطبقته، وهو بصري سكن بغداد.

ومن ذلك: ما ذكره الخطيب: أبو عمر الحَوْضي[(١)]، اثنان[(٢)].

ومن ذلك: الاتفاق في الاسم واسم الأب والنِّسبة: محمد بن عبد الله الأنصاري، اثنان:

الأول: القاضي أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن المثنىٰ بن عبد الله بن أنس ابن مالك، الأنصاري، البصري، شيخ البخاري.

والثاني: أبو سلمة محمد بن عبد الله بن زياد الأنصاري مولاهم، بصري أيضًا، ضعَّفه العقيلي، وغيرُه.

والمؤتلف خطًّا، المُختَلِف لفظًا[(٣)] من الأسماء والألقاب والأنساب ونحوها، وإن لَم يَعرِف المحدِّث هذا؛ أكثَرَ عِثَاره وافتضح[(٤)]، ولذلك ألَّف فيه

---

(١) في (أ): الخوخي.

(٢) الحوضي: بفتح الحاء بعدها واو ساكنة، ولم يذكروا إلا حفص بن عمر الحوضي -نسبة إلىٰ موضع بالبصرة- كما في «توضيح المشتبه» (٣/ ١٨٠)، و«تبصير المنتبه» (٢/ ٤٩٤)، لكن كلام السمعاني في «الأنساب» (٢/ ٣٣٦) يشير إلىٰ أن هناك غيره أيضًا إلا أنه لم يُسَمِّ أحدًا.

(٣) في (أ): المحتلف خطًّا، المختلف لفظًا، وفي (ج): المؤتلف: مكررة مرتين! والمثبت من (ب).

(٤) في «علوم الحديث» (٣٦٣/ مؤسسة الكتب): كثر عثاره، ولم يعدم مخجلًا. اهـ وعبارة المؤلف موافقة لما في «التدريب» (٢/ ٢٦٠).

أهلُ الفنِّ كتبًا مفيدة[١].

فمن ذلك: كَريز وكُرَيز، حكىٰ أبو علي الغسَّاني[٢] في كتابه «تقييد المُهمَل»[٣] عن محمد بن وضَّاح: أنَّ (كَريزًا) بفتح الكاف في خزاعة، و(كُرَيزًا) بضمِّها في عبد شمس بن عبد مناف[٤].

ومنه: (حزام) بالزاي، في قريش، و(حرام) بالراء المهملة، في الأنصار.

ومنه: ما قاله الخطيب الحافظ: (العيشيون) بصريُّون، و(العبسيون) كوفيون، و(العنسيون) شاميون، وكذا قالَه الحاكمُ قبلَه، وذلك علىٰ الغالب.

فالأول: بالشين المعجمة، وقبلها مثنَّاة تحتيَّة.

والثاني: بالباء الموحدة.

والثالث: بالنون، والسين مهملة فيهما.

ومنه: (السَّفر) بإسكان الفاء، و(السَّفَر) بفتحها.

(الكُنىٰ) من **ذلك:** بالفتح، وغيرُها: بالإسكان.

---

(١) ذكرها العراقي في «شرح الألفية» (٣/ ١٢٩)، وابن حجر في «النزهة» (١٧٧-١٧٩)، وانظر: «التدريب» (٢/ ٧٩٠-٧٩١).

(٢) الإمام الحافظ أبو علي الحسين بن محمد بن أحمد الغساني، الأندلسي، الجياني، ولد سنة (٤٢٧) وتوفي في شعبان سنة (٤٩٨)، انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٩/ ١٤٨).

(٣) **قال ابن بشكوال:** جمع كتابًا في رجال الصحيحين سماه «تقييد المهمل وتمييز المشكل»، وهو كتاب حسن مفيد، أخذه الناس عنه. «السير» السابق.

(٤) «علوم الحديث» (٣٦٥)، و«التدريب» (٢/ ٢٦٢).

ومن[١] المغاربة مَن سكَّن (فاء): أبي السَّفَر: سعيد بن يُحمِد[٢]، وذلك خلاف قول أهل الحديث، قاله الدارقطني[٣].

(١) في (أ): ومنها، وهو خطأ.

(٢) في الأصل: محمد، وما أثبتُّه هو الصواب.

(٣) في «المؤتلف والمختلف» (٣/ ١١٨٥)، وحكاه ابن الصلاح في «علوم الحديث» (٢/ ١١٩١) وعبارته: وحكاه الدارقطني، وهي أحسن من قول المؤلف: قاله الداقطني، لأن ما نقله هو معنىٰ كلام الدارقطني لا نصه.

قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢ - خُـذِ الـوَجدَ عَنِّـي مُـسنَدًا وَمُعَنعَـنًا

فَغَيـــرِي بِمَوضُـــوعِ الهَـــوىٰ يَتَحَـــيَّلُ

قال: (**خُذِ الوَجدَ**) أي: الحبَّ والغرام (**عَنِّي**) هو أمر لمن جرَّده في نفسه، أو لكلِّ محبٍّ مغرم (**مُسنَدًا**) أي: منتهيًا إليَّ (**وَمُعَنعَنًا**) عنِّي (**فَغَيرِي**) ممن يدعي الحب وليس عريقًا فيه (**بِمَوضُوعِ**[1] **الهَوَىٰ**) يعني: ملصقه[2]، أخذًا من قولهم: فلان مُلصق بالهوىٰ، أي: دخيل فيه.

(**يَتَحَلَّلُ**)[3] ويتنصَّل[4] متبرِّيًا منه، كأنه بتحلُّلِه: حلل ما حرَّم الله شروعه، كالمحرم بالحج إذا تحلَّل فإنه حلَّ له[5] ما حُرِّم عليه[6] بالإحرام من محظور، فشبَّه تلبُّس غيره بأسباب الهوىٰ بتلبُّس الحاج، وذلك استعارة مكنية، كنىٰ عن المشبَّه به بما هو من روادفه وهو التحلُّل، وأثبته للمشبَّه تخييلًا لأنَّه من جنسه.

وورَّىٰ بـ: المسند، والمعنعن [٥أ] عند المحدِّثين، والموضوع كذلك.

فالمسند: كما قال ابن عبد البر[7]: ما رُفع للنبي ﷺ خاصَّة متَّصلًا أو

---

(١) في (أ): بمقطوع، وهو خطأ.

(٢) من (ج)، وفي (أ) و(ب): بملصقه.

(٣) كذا في النسخ الثلاث.

(٤) في (أ): ويتصل، وهو خطأ.

(٥) في (أ): حلاله! وهو خطأ.

(٦) في (أ): حرم عليه الله، والمثبت من (ب).

(٧) الإمام الحافظ أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النَّمَري القرطبي، صاحب «التمهيد» و«الاستذكار»، توفي سنة (٤٦٣)، «شذرات الذهب» (٥/ ٢٦٦).

منقطعًا[١].

فالاتصال: مالك عن نافع عن ابن عمر عن الرسول الله ﷺ.

والانقطاع: مالك عن الزهري عن ابن عباس عن رسول الله ﷺ.

فهذا مُسند لإسناده إلىٰ رسول الله ﷺ وهو منقطع لعدم سماع الزهري من ابن عباس، فحينئذٍ يستوي المسند والمرفوع[٢].

وقيل: المسند: الذي اتَّصل إسنادُه من راويه[٣] إلىٰ منتهاه[٤].

قال ابن الصلاح: وأكثر استعمال ذلك فيما جاء عن النبي ﷺ خاصَّة[٥].

وقيل: المسند: ما رُفع إلىٰ النبي ﷺ بإسناد متَّصل.

وبِهِ جزَمَ الحاكم النيسابوري[٦]، وحكاهُ ابنُ عبد البر قولًا للبعض[٧].

---

(١) قاله في «التمهيد» (١/ ٢١) وانظر (١/ ٢٥) منه، ومعناه أنه جعله من صفات المتن.

(٢) **قال ابن حجر**: وأبعد ابن عبد البر حيث قال: المسند المرفوع، ولم يتعرض للإسناد لصدقه علىٰ المرسل والمعضل إذا كان المتن مرفوعًا، ولا قائل به. «النزهة» (١٥٥).

(٣) في (أ) و(ب): روايه، وفي (ج): رواته، وما أثبته أقرب.

(٤) وهذا قول الخطيب، ومعناه أنه جعله من صفات الإسناد، وحينئذٍ يستوي المسند والمتصل! إلا أن الخطيب ذكر أن أكثر استعمال المسند فيما أسند إلىٰ النبي ﷺ

(٥) «علوم الحديث» (١/ ٣٦١).

(٦) وهذا نظرٌ منه إلىٰ المسند باعتبار السند والمتن جميعًا، وهو الراجح في حد المسند؛ لأمرين:

الأول: أن الحدين السابقين يجعلان المسند مرادفًا لغيره والأصل عدم الترادف، وأن كل اسم من هذه الأسماء يخص نوعًا من أنواع علوم الحديث.

الثاني: أنه الموافق لاستعمالات الأئمة. انظر: «النكت الوفية» (١/ ٣٢١-٣٢٢)، و«فتح المغيث» (١/ ١١٩)، «النزهة» (١٥٤).

(٧) «التمهيد» (١/ ٢٥).

والمعنعن: وهو الرِّواية بلفظِ (عن) مِن غيرِ بيانٍ للتحديث، والإخبار، والسَّماع، وهو من قبيل «الإسناد»[١] المتَّصل علىٰ الصحيح، بشرط: سلامة الرَّاوي له بالعنعنة من التدليس، وثبوت ملاقاتِهِ للمرويِّ عنه بها[٢].

والموضوع: وهو شرُّ الضعيف، وهو: المكذوب، ويقال فيه: المختَلَق المصنوع[٣]، لأنَّ واضعَه اختَلَقه وصنَعَه.

ولا يجوز رواية الموضوع في أيِّ حالٍ إلَّا مبينًا بالوضع.

وعن سفيان قال: ما ستر الله أحدًا يكذِبُ في الحديث[٤].

وعن عبد الرحمن بن مهدي أنه قال: لو أنَّ رجلًا همَّ أن يكذِبَ في الحديث لأسقطه الله.

وعن ابن المبارك قال: لو همَّ رجلٌ في السَّحَر أن يكذِبَ في الحديث؛ لأصبح والناس يقولون: فلان كذاب!

وقيل له: هذه الأحاديث المصنوعة؟! فقال: يعيش لها الجهابذة: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾.

ثمَّ الواضعون للحديث أصناف[٥] بحسب ما يحملهم علىٰ الوضع:

---

(١) من (ب).

(٢) في (أ): للمروي به عنه بها، والمثبت من (ب) و(ج).

(٣) في (أ): الموضوع! والمثبت من (ب) و(ج).

(٤) أسنده ابن الجوزي في «مقدمة الموضوعات» (١/ ٣٨).

(٥) كثيرة، ذكر ابن الجوزي ثمانية أقسام في «مقدمة الموضوعات» (١/ ١٨-٣٥)، وانظر: «علوم الحديث» (١/ ٥٤٠)، و«النكت الوفية» (١/ ٥٤٩).

منهم الزنادقة: قصدوا بوضعِهِم إضلال الناس، كعبد الكريم بن أبي العوجاء، وبيان[١]؛ فالأول: أمَرَ بضرب عنقه محمد بن سليمان بن علي[٢]، والثاني: قتله خالد القسري.

وروىٰ العقيلي[٣] بسنده إلىٰ حماد بن زيد قال: وضعت الزنادقة علىٰ رسول الله ﷺ أربعة عشر ألف حديث!!

ومنهم من وضع انتصارًا لمذهبه: كالرافضة.

ومنهم من وضع ما يوافق فعل الأمراء، أو آرائهم: كغياث بن إبراهيم، وضع للمهدي في حديث: «**لا سبق إلَّا في نصل، أو خف، أو حافر**»[٤] فزاد فيه: «أو جناح»، وكان المهدي إذ ذاكَ يلعبُ بالحمام، فتركها بعد ذلك، وأمر بذبحها، وقال: «أنا حملتُه علىٰ ذلك!»[٥].

ومنهم من كانوا يتكسبون به: كأبي سعد المدايني[٦].

---

(١) بيان بن سمعان الهندي كان زنديقًا، وقصة قتل خالد إياه ذكرها ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ١٩).

(٢) ذكر هذا ابن الجوزي في «مقدمة الموضوعات» (١/ ١٨).

(٣) في «الضعفاء» (١/ ١٤)، وأسنده الخطيب في «الكفاية» (٢/ ٥٥٤ رقم (١٣١١).

(٤) الحديث بدون الزيادة الموضوعة أخرجه أحمد في «المسند» (٢/ ٤٧٤/ ١٠١٣٨)، وغيره من حديث أبي هريرة وسنده صحيح، وذكره شيخنا في «الجامع الصحيح» (٣/ ٢١٠).

(٥) القصة في «مقدمة الموضوعات» (١/ ٢٥)، و«النكت الوفية» (١/ ٥٥٣).

(٦) انظر: «النكت الوفية» (١/ ٥٥٤).

ومنهم غير ذلك[١] عصمنا الله من الزلل.

❀❀❀

(١) **قال ابن الصلاح**: وأعظمهم ضررًا قوم من المنسوبين إلىٰ الزهد، وضعوا الحديث احتسابًا فيما زعموا، فتقبل الناس موضوعاتهم ثقة منهم، وركونًا إليهم، ثم نهضت جهابذة الحديث لكشف عوارها ومحو عارها، والحمد لله. «علوم الحديث» (١/ ٥٤٠).

قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٣ - وَذِي نُبَذٌ مِن مُبهَمِ الحُبِّ فَاعتَبِر
وَغَامِضُهُ إِن رُمتَ شَرحًا أُطَوِّلُ

قال: (وَذِي) إشارة إلىٰ الوجد، وإلىٰ ما ورَّىٰ به (نُبَذٌ) أي: شيء يسير.

قال في «النهاية»[(١)]: وفي حديث أنس: «إنما كان البياض في عنفقته وفي الرأس نبذ»[(٢)]؛ أي: يسيرًا من شيب، يعني: النبي ﷺ.

(مِن مُبهَمِ الحُبِّ) أي: العشق، يعني مَن عَشَق، أبهم فيه المعشُوق (فَاعتَبِر) أي: فتأمل وتفكَّر، هل الحبُّ سهل، أو لا، واتَّعظ بحالي.

وانظر إلىٰ قول القائل[(٣)]:

هل الحب فاسلم بالحشا ما الهوىٰ سهل
فأوَّله سقم وآخره قتل

والسعيد من وُعظ بغيره.

وأشار إلىٰ المبهم، والاعتبار، والغامض، عند أهل الحديث فقال: (وغَامِضُه)

---

(١) لابن الأثير (٥/ ١٥).

(٢) أخرجه البخاري (٣٥٤٦)، ومسلم (٢٣٤١).

(٣) هو شرف الدين ابن الفارض، وهما بيتان كما في «نفح الطيب» (٦/ ٣١٤) ونصهما:

هو الحبُّ فاسلم بالحشَا ما الهوىٰ سهلُ ... فما اختاره مُضنًىٰ به وله عقلُ
وعِش خالِيًا فالحبُّ راحتُه عَنَا ... فأوَّله سُقمٌ وآخرهُ قتلُ

أي: الحب الدقيق عن الفهم، شأنُه (إن رُمتَ) أي: أردتَ (شَرحًا أُطَوِّلُ) لكَ شَرحَه، فإنَّه مسندٌ إليَّ ومعنعن عنِّي.

فالمبهم: مَن أُبهم ذِكرُه في الحديث، أو في الإسناد من الرجال والنساء.

فمن ذلك: حديث عائشة رضي الله عنها: أنَّ امرأة سألت النبي ﷺ عن غُسلها من الحيض؟ قال: «**خذي فرصة من مسك فتطهَّري بها**»[(١)] الحديث.

فهذه المرأة المبهمة اسمُها: أسماء بنت شَكَل، وهو الصحيح، لثبوت ذلك في بعض طرق الحديث في «صحيح مسلم».

والاعتبار: أن تعمد إلىٰ حديثٍ لبعضِ الرُّواة، فتعتبره[(٢)] برواية غيره من الرُّواة، وتسبُر [٦أ] طرق الحديث، لتَعرِف هل شارَكَه في ذلك غيره، فَرَواه[(٣)] عن شيخه أم لا، فإن كانَ شارَكَه أحدٌ ممن يُخرَّج حديثُه للاعتبار به والاستشهاد، فيُسمَّىٰ ذلك الحديث: تابِعًا[(٤)].

وإن لم تجد أحدًا تابعَهُ عليه عن شيخه، فانظر: هل تابعَ أحدٌ شيخَ شيخِه فرَوَاه متابِعًا له، أم لا؟

فإن وَجدت أحدًا تابعَ شيخَ شيخِه فرواه كما رَوَاه فسمِّه أيضًا تابعًا، وقد يسمُّونَه: شاهدًا.

---

(١) أخرجه مسلم (٣٣٢/ ٦٠)، ورواية تسميتها في (٣٣٢/ ٦١).

(٢) في (ب): فتعتمده، وفي(أ): فتعبره.

(٣) في (أ) و(ج): ورواه.

(٤) في (ب) زيادة: «وقد يسمونه شاهدًا».

وإن لم تجد فافعل ذلك فيمَن فوقَه إلىٰ آخر الإسناد، حتىٰ في الصحابي، فكلُّ مَن وُجِد له متابعٌ فسمِّه: تابعًا، وقد يُسمُّونه: شاهدًا.

فإن لم تجد لأحدٍ ممن فوقَه متابعًا عليه: فانظر هل أتىٰ بمعناه حديثٌ آخر: فَسَمِّ ذلك الحديث شاهدًا، وإن لَا؛ فقد عُدِمت المتابعات والشواهد؛ فالحديث إذن فرد.

والغامض[(١)]: كحديث[(٢)] رواه النسائي[(٣)] من رواية قاسم بن محمد[(٤)]، عن ابن مسعود قال: «أصاب النبي ﷺ بعض نسائه، ثم نام حتىٰ أصبح...» الحديث.

فإنَّ القاسم لم يدرك ابن مسعود[(٥)].

---

(١) تفسير الشارح للغامض موافق لتفسير ابن عبد الهادي، وسبق أن الأقرب ما قاله ابن قطلوبغا في «شرحه»، والله أعلم.

(٢) في (أ): حديث، والمثبت من (ب) و(ج).

(٣) برقم (٣٠٠٢/ كبرىٰ) من طريق عمر بن أيوب عن أفلح عن القاسم عن ابن مسعود فذكره، ثم قال النسائي: الأوَّل أولىٰ بالصواب، رواية ابن وهب وحماد بن خالد. اهـ

قلت: وروايتهما أسندها قبل هذا برقم (٣٠٠٠) و(٣٠٠١) عن أفلح عن القاسم عن عائشة، وحديثها في الصحيحين، فهو من مسند ابن مسعود كما ترىٰ النسائي يجعله وهمًا، وأيضًا سنده ضعيف للانقطاع.

(٤) في (أ): القاسم بن محمد بن مسعود ! وهو خطأ.

(٥) كما في «تحفة التحصيل» (٢٦١).

قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٤- عَزِيــزٌ بِكُــم، صَــبٌّ ذَلِــيلٌ لِعِــزِّكُم
وَمَــشهُورُ أَوصَــافِ المُحِــبِّ الــتَّذَلُّلُ

قال: (**عَزِيزٌ**) أي: معزوز (**بِكُم**) أي: بحبِّكم، أي أنه قوي علىٰ مقاساة الأحزان (**صَبٌّ**) أي: عاشق مستهام (**ذَلِيلٌ**) أي: خاضع منكسر (**لِعِزِّكُم**) وفيه الطباق بين «عزيز» و«ذليل».

والتورية بـ: (**العزيز**) عند المحدثين، والإشارة إلىٰ (**المشهور**) بقوله: (**وَمَشهُورُ أَوصَافِ المُحِبِّ التَّذَلُّلُ**) أي: للمحبوب، لعطفٍ عليه، وإحسانٍ إليه.

قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٥- غَـرِيبٌ يُقَاسِـي الـبُعدَ عَـنكُم وَمَـا لَـهُ

وَحَقِّـكَ عَـن دَارِ الهَـوَىٰ مُـتَحَوَّلُ

قال: (غَرِيبٌ) أي: في هذه الدار، وليس له قرار بانقطاعه عن محبوبه (يُقَاسِي البُعدَ عَنكُم) بالهجر (وَمَا) أي: وليس (لَهُ وَحَقِّكَ عَن دَارِ القَلَا مُتَحَوَّلُ) يعني: أنه ليس له أن يتحوَّل عن دار أصابه فيها الهجر، ووطَّن نفسه علىٰ مقاساة الغربة، راجيًا من الله القربة وصابرًا، فإن الفرج مع الصبر، وإن مع العسر يسرًا.

وورَّىٰ بالغريب عند أهل الحديث.

فالغريب: عندهم هو: الحديث الذي ينفرد به بعض الرواة، أو[1] الحديث الذي ينفرد فيه بعضُهُم بأمرٍ لا يشركُه فيه غيرُه، إمَّا في متنه، وإمَّا في إسناده، قاله الحاكم[2].

وقال ابن منده: «الغريب: كحديث الزهري، وقتادة، وغيرهما ممَّن يُجمعُ حديثُهم إذا انفرد الرَّجُل عنهم بالحديث؛ يسمَّىٰ: غريبًا.

فإذا روىٰ عنهم رجلان أو ثلاثة، واشتركوا فيه؛ يُسمَّىٰ: عزيزًا.

فإذا روىٰ الجماعةُ عنهم حديثًا؛ يُسمَّىٰ: مشهورًا».

وكذا قال محمد بن طاهر المقدسي[3].

---

(١) في (أ): (و)، وهو خطأ.

(٢) «معرفة علوم الحديث» (٣١١/ ط:ابن حزم)، وانظر: «تدريب الراوي» (٢/ ٦٣٣).

(٣) الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي القيسراني المقدسي، مات ببغداد في ربيع الأول سنة (٥٠٧ هـ)، «شذرات الذهب» (٦/ ٣٠)، وكلامه في «شروط الأئمة الستة» (٢٣) له.

قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٦- فَـرِفقًا بِمَقطُـوعِ الوَسَـايِلِ مَـا لَـهُ
إِلَـيكَ سَـبِيلٌ لَا وَلَا عَـنكَ مَعـدِلُ

قال: (فَرِفقًا) طلب من محبوبه أن يترفَّق به، وهو لين الجانب، وهو خلاف العنف، وفي الحديث: «**ما كان الرفق في شيء إلا زانه**»[1] أي: اللطف.

(بِمَقطُوعِ الوَسَايِلِ) أي: القربات من المحبوب، والوسائل جمع وسيلة، وهي ما يتقرَّب به، والوسل: الرغب إلىٰ الله تعالىٰ (مَا لَهُ إِلَيكَ سَبِيلٌ) أي: طريق (لَا) تأكيدًا لـ: «ما»، (وَلَا) له (عَنكَ مَعدِلُ) يعدل إليه شوقًا إلىٰ مشاهدة الجمال.

وقد أشار إلىٰ (المقطوع) عند المحدثين، بقوله: «بمقطوع الوسائل» وهو: الموقوف علىٰ التابعي، ويُجمع علىٰ مقاطع ومقاطيع، ويُعبَّر به عن المنقطع كما وُجِد في كلام الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وكلام أبي القاسم الطبراني[2]، وأبي بكر الحميدي، وأبي الحسن الدارقطني[3].

---

(١) أخرجه مسلم (٢٥٩٤) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) الحافظ الإمام أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي صاحب المعاجم الثلاثة، توفي في ذي القعدة سنة (٣٦٠) وله مائة سنة وعشرة أشهر، «شذرات الذهب» (٤/ ٣١٠).

(٣) حكاه ابن الصلاح في «علوم الحديث» (١/ ٣٦٥) عن الشافعي والطبراني، وحكاه عن بقيتهم العراقي في «شرح الألفية» (١/ ١٨٦)، والسخاوي في «فتح المغيث» (١/ ١٢٦)، و«السيوطي في «التدريب» (١/ ٢١٨).

=

وجعل الحافظ أبو بكر البردعي[١] المنقطعَ: قول التابعي[٢].

=

قال البقاعي في «النكت» (١/ ٣٢٧): الشافعي قال ذلك قبل استقرار الاصطلاح. اهـ وكذا قال السيوطي.

قال السخاوي: ولكنه وإن كان سابقًا حدوث الاصطلاح فقد أفاد ابن الصلاح أنه رأىٰ ذلك أيضًا في كلام الطبراني وغيره ممن تأخَّر، فالتعبير بالمقطوع في مقام المنقطع موجود في تعبيرهم. اهـ

قلت: قد أبان الحافظ ابن حجر هذا، فقال: «فحصلت التفرقة في الاصطلاح بين المقطوع والمنقطع، فالمنقطع من مباحث الإسناد، والمقطوع من مباحث المتن، وقد أطلق بعضُهم هذا في موضع هذا، وبالعكس تجوزًا عن الاصطلاح» «النزهة» (١٥٤).

(١) في (أ): البرغي! وهو خطأ، وهو: الحافظ أبو بكر أحمد بن هارون البرديجي البردعي، توفي سنة (٣٠١)، «شذرات الذهب» (٤/ ٦).

(٢) أي أن البردعي عكس القول السابق، فجعل المنقطع قول التابعي، بينما في عبارة من سبق إطلاق المقطوع علىٰ ما في سنده سقط، وكلام البرديجي هذا في جزء له لطيف تكلم فيه علىٰ المنقطع والمرسل، انظر: «التبصرة والتذكرة» (١/ ١٢٤)، و«فتح المغيث» (١/ ١٢٦).

قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٧- وَلَا زِلْتَ فِي عِزٍّ مَنِيعٍ وَرِفعَةٍ
وَمَا زِلْتَ تَعلُو بِالتَّجَنِّي فَأَنزِلُ

قال: (فلَا زِلتَ فِي عِزٍّ مَنِيعٍ وَرِفعَةٍ) هذا دعاء للمحبوب باستمرار رُقيِّه في عز منيع، لا يُنال بمكروه، ورفعة كذلك، وعلو في الرتبة والمكانة، لا في الحسن، إذ ليس له كبير فائدة (وَلَا زِلتَ تَعلُو) هو دعاء أيضًا باستمرار العلو (بِالتَّجَنِّي) أي: علىٰ المحبِّين (فَأَنزِلُ) عن رتبة براءتهم لادِّعائك عليهم ذنوبًا.

وقد ورَّىٰ بـ: علو الإسناد عند المحدِّثين بقوله: «تعلو»، و: النازل بقوله: «فأنزل»، مريدًا للإسناد النازل، وهو ضد العالي.

والإسناد خصيصة فاضلة من خصائص هذه الأمة، وسنة بالغة مؤكَّدة.

عن عبد الله بن المبارك أنه قال: «الإسناد من الدين، لولا الإسناد لقال [٧أ] من شاء ما شاء».

وطلبُ العلو فيه سنَّة أيضًا، ولهذا تُستحبُّ الرِّحلة فيه، لأجل طلبه[1].

وعن الإمام أحمد بن محمد بن حنبل رضي الله عنه أنه قال: «طلب الإسناد العالي سنة عمن سلف».

وقيل ليحيىٰ بن معين في مرضه الذي مات فيه: ما تشتهي؟ قال: «بيتًا خاليًا، وإسنادًا عاليًا».

---

(١) ألف الخطيب رسالة: «الرحلة في طلب الحديث» وهي مطبوعة، طرزها بأحاديث وآثار جميلة.

قال بعضُهم: «قُرب الإسناد قُرب أو قُربة إلىٰ الله تعالىٰ»[١].

و[٢]العلو: يُبعِد الإسناد من الخلل، لأنَّ كل واحد من رجالِهِ يُحتمل أن يقعَ الخللُ من جهته سهوًا أو عمدًا، ففي قِلَّتهم: قِلَّة جهات الخلل، وفي الكَثرة: الكثرة[٣]، وهذا واضح[٤].

والعلو المطلوب في رواية الحديث علىٰ خمسة أقسام[٥]:

الأول: القُرب من رسول الله ﷺ بإسناد نظيف غير ضعيف، وذلك من أجلِّ الأنواع.

الثاني: القرب من إمامٍ من أئمة الحديث، وإن كثر العدد من ذلك الإمام إلىٰ رسول الله ﷺ فهو عالٍ بالنظر إلىٰ ذلك الإمام.

الثالث: العلو بالنسبة إلىٰ رواية الصحيحين، أو أحدهما، أو غيرهما من الكتب المعتمدة، وقد كثُر اعتناء متأخِّري المحدِّثين بهذا النوع، وممن وُجِد ذلك

---

(١) القائل محمد بن أسلم الطوسي وسبق تخريج الأثر، والذي قبله.

(٢) هذه فائدة العلو.

(٣) من (ب)، و(ج)، وسقط (في الكثرة) من (أ).

(٤) «علوم الحديث» (١/ ٧٥٢).

قال ابن حجر في «النزهة» (١٥٦-١٥٧): وإنَّما كان العلو مرغوبًا فيه، لكونه أقرب إلىٰ الصحة وقلة الخطأ لأنه ما من راوٍ من رجال الإسناد إلا والخطأ جائز عليه، فكلما كثرت الوسائط وطال السند كثرت مظان التجويز وكلما قلَّت؛ قلَّت. اهـ

(٥) ذكرها ابنُ الصَّلاح في «علوم الحديث» (١/ ٧٥٣)، وانظر: «النُّكت الوفيَّة» (٢/ ٤٠٢)، و«تدريب الرَّاوي» (٢/ ٦١٩).

في كلامه أبو بكر الخطيب، وبعض شيوخه، وأبو نصر بن ماكولا[١]، وأبو عبد الله الحميدي[٢]، وغيرهم من طبقتهم، وممن جاء بعدهم.

الرابع: العلو المستفاد مِن تقدُّم وفاة الراوي[٣].

الخامس: العلو المستفاد من تقدُّم السَّماع.

والأمثلة تُطلب من المطوَّلات، والله أعلم[٤].

❀❀❀

(١) الحافظ الكبير أبو نصر علي بن هبة الله بن علي بن ماكولا، أصله من أصبهان ثم انتقل إلىٰ بغداد، توفي سنة (٤٨٧)، «شذرات الذهب» (٥/ ٤٧٤).

(٢) الحافظ أبو عبد الله محمد بن أبي نصر فتوح بن عبد الله الأندلسي صاحب «الجمع بين الصحيحين»، توفي سنة (٤٨٨)، «شذرات الذهب» (٥/ ٣٩٠)

(٣) كأن يروي شيخ عن شيخ بواسطة اثنين أحدهما أقدم وفاة، فالسند الذي فيه المتقدم وفاة أعلىٰ، وإن استوىٰ الإسنادان في العدد. انظر: «علوم الحديث» (١/ ٧٦٢).

(٤) فائدة: ذهب قوم إلىٰ تفضيل النزول علىٰ العلو بحجة ما فيه من مشقة البحث فيعظم الأجر، حكاه عنهم الخطيب في «الجامع» (١/ ١١٦)، ورده وقال: والذي نستحبه طلب العالي إذ في الاقتصار علىٰ النازل إبطال الرحلة وتركها...

وقال ابنُ حجر في «النزهة» (١٥٧): «فإن كان في النزول مزيَّة ليست في العلو؛ كأن يكون رجاله أوثق منه، أو أحفظ، أو أفقه، أو الاتصال فيه أظهر؛ فلا تردد في أن النزول حينئذ أولىٰ، وأما من رجَّح النزول مطلقًا، واحتج بأن كثرة البحث تقتضي المشقة؛ فيعظم الأجر فذلك ترجيح بأمر أجنبي عما يتعلق بالتصحيح والتضعيف».

قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٨- أُوَرِّي بِسُعدَىٰ وَالرَّبَابِ وَزَيْنَبٍ
وَأَنتَ الَّذِي نَعنِي وَأَنتَ المُؤَمَّلُ

قال: (أُوَرِّي) أي: أشير بهذه الأسماء (بِسُعدَىٰ وَالرَّبَابِ وَزَينَبٍ)، أُوهم أني أريد مسمياتها، وأصله من الوري، أي: ألقيا البيان وراء ظهري، (وَأَنتَ الَّذِي نَعنِي) أي: تُراد (وَأَنتَ المُؤَمَّلُ) أي: الموجود للاعتماد عليك، وفي عبارته الحصر، وهو من البلاغة، وأخذ ذلك من قوله: «ليس وراء الله مَرامًا» أي: ليس بعد الله لطالبٍ مطلب، فإليه انتهت العقول، فليس وراء معرفته، والإيمان به غاية تُقصد.

فقوله: (أورِّي...) البيت، مثل قول بعض العارفين: (ما آدم ما حواء وما إبليس، ما عرش ما سليمان وما بلقيس) الكل إشارة وأنت المعنىٰ، يا من هو للقلوب مغناطيس[1].

(١) هذا من كلام الصوفية المتهافت، وهو مشعر بأن في طريقة المصنف دخَنًا!

قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٩- فَخُـــذ أوَّلًا مِـــن آخِـــرٍ ثُـــمَّ أوَّلًا
مِـــنَ النِّـــصفِ مِـــنهُ فَهـــوَ فِـــيهِ مُكَمَّـــلُ

٢٠- أَبَـــرُّ إِذَا أَقـــسَمتُ أَنِّـــي بِحُـــبِّهِ
أَهِـــيمُ وَقَلبِـــي بِالـــصَّبَابَةِ يُـــشعَلُ

وقوله: (**فخذ أوَّلًا**...) البيت، يعني: أنك إذا أخذت الكلمة الأولىٰ من أول البيت الأخير، وهي: أبر، وإليها أشار بقوله: (**فَخُذ أوَّلًا مِن آخِرٍ**)، وأول النصف، وهو: أهيم، وإليها أشار بقوله: (**ثُمَّ أوَّلًا مِنَ النِّصفِ مِنهُ فَهوَ فِيهِ مُكَمَّلُ**)، يعني: إبراهيم.

وورَّىٰ به؛ لأن الله وصف مسمَّاه بقوله: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ لَأَوَّٰهٌ حَلِيمٌ﴾ [التوبة:١١٤]، وبقوله: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ لَحَلِيمٌ أَوَّٰهٌ مُّنِيبٌ﴾ [هود:٧٥]، وقال -عز وعلا-: ﴿قُلْنَا يَٰنَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَٰمًا عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [الأنبياء:٦٩]، فكانت عليه كذلك.

وقال: (**أَبَرُّ**) أي: أوفي بما جعلتُ علىٰ نفسي (**إِذَا أَقسَمتُ**) أي: حلفتُ (**أَنِّي بِحُبِّهِ**) أي: بمحبتي إياه (**أَهِيمُ**) أي: أتحيَّر (**وَقَلبِي بِالصَّبَابَةِ**) أي: بنار العشق (**مُشعَلُ**)، فتكون تلك النار بردًا بلذة المحبة والوصل وسلامًا.

وفي قوله: (أبر) إشارة إلىٰ الإحسان المأخوذ من حديث: «**والإحسان أن تعبد الله كأنك تراه**»[1].

---

(١) أخرجه البخاري (٥٠)، ومسلم (٩) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأخرجه مسلم (٨) عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

والمعنىٰ: أحسن عبادة ربي بشهودي أنه مطلع عليَّ وناظر إليَّ.

(فأهيم) من هام يهيم، في الأمر، إذا تحير، أي: أتحيَّر بتفكيري في عظمته، وفي الحديث: «**تفكروا في آلاء الله، ولا تفكروا في الله**»[1].

جعلنا الله من سُلَّاك طريق الرشاد، وبنىٰ سائر أعمالنا علىٰ السداد، وأخذ بأيدينا يوم المعاد، بمحمَّد سيِّد العباد، وجعل ذلك خالصًا له، إنه علىٰ كل ذلك قدير، وهو نعم المولىٰ ونعم النصير، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

وصلىٰ الله علىٰ سيدنا محمد خاتم النبيين والمرسلين.

❀❀❀

وقد تمَّ تصنيفها في يوم الأربعاء ثاني عشر شهر رجب سنة اثنتين وستين وتسعمائة، والحمد لله وحده.

وصلىٰ الله علىٰ من لا نبي بعده، وآله وصحبه وسلَّم.

---

(١) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٦٣١٩) من طريق الوازع بن نافع وقد رُمي بالوضع، وله طرق مرفوعة ضعيفة جدًّا، وأخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٦١٨) موقوفًا علىٰ ابن عباس وسنده ضعيف، وجاء من طريق أخرىٰ مرفوعًا وهي أضعف.

والحديث ذكره السخاوي في «المقاصد الحسنة» (رقم ٣٤٢) من طرق وقال: أسانيدها ضعيفة لكن اجتماعها يكتسب قوة، والمعنىٰ صحيح، والحديث ذكره العلامة الألباني في «الصحيحة» برقم (١٧٨٨) وفي تحسينه مرفوعًا نظر.

وأما معناه فنعم صحيح، ويغني عنه أدلة صحيحة معروفة، أشار السخاوي إلىٰ أحدها في الموضع المذكور.

تمت[1].

(١) هذه خاتمة النسخة (أ).

وجاء في خاتمة النسخة (ب)، بعد قوله: خاتم النبيين والمرسلين: سبحان ربك رب العزة عما يصفون، وسلام علىٰ المرسلين والحمد لله رب العالمين.

قال ذلك الفقير المعترف بالعجز والتقصير: يحيىٰ بن عبد الرحمن الأصفهاني القرشي الزبيري الأسدي الشهير: بـ القرافي الشافعي أجاره الله من خزي الدنيا والآخرة، آمين، وكان الفراغ يوم الأربعاء المبارك في شهر ربيع الثاني يوم أحد عشر، سنة ألف ومائة وثلاثة عشر.

ولم يؤرخ في النسخة (ج) تاريخ نسخها، وخاتمها قريبة من خاتمة (ب).